حافة الهاوية الأميركية التركية لن تدوم

محمد نادر العمري

تشهد العلاقات التركية الأميركية مجدداً توتراً يجعلها ضمن المراحل الأكثر سوءاً، فموافقة الكونغرس الأميركي، على قرار تأخير تسليم مقاتلات «إف ٣٥» إلى تركيا، وفرض عقوبات على وزيري العدل والأمن الداخلي التركيين، رداً على رفض أنقرة إطلاق سراح القس الأميركي آندرو برونسون، الذي يحاكم في أنقرة بتهم دعم الإرهاب والاشتراك في محاولة الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، ورد رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بالمثل، يضع هذه العلاقة على المحك، وقد يدفع، على خلفية الدعم غير المحدود الذي قدّمه الأميركيون إلى كرد سورية، نحو تغيير في الاصطفافات السياسية من شأنها أن يكون لها آثار جيوسياسية وعسكرية.

الملاحظ اليوم أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحاول توظيف ملفات سياساتها الخارجية بدعم الحملة الانتخابية للجمهوريين، ومن بين هذه الملفات التصعيد الأميركي في قضية القس برونسون، الذي يعود انتماؤه إلى ذات الكنيسة الإنجيلية التي ينتمي إليها نائب الرئيس الأميركي مايك بنس، وإثارتها والتشدد حيالها بهذا التوقيت يشكل حاجة للجمهوريين في كسب أصوات الإنجيليين في انتخابات الكونغرس القادمة في شهر تشرين الثاني المقبل، إلى جانب ملفات عدة باتت تفرز إشكالية التعاون والتنافر بين الأميركيين والأتراك، فالملفات التي تدفعهما إلى التوتر هي نفسها ما يفرض عليهما التعاون، ولعل أبرزها:

– الملف الكردي: لطالما كان الخطاب السياسي لأنقرة ومطالبها المتكررة يعبر عن قلق مستمر من الدعم غير المحدود الذي قدمه الأميركيون إلى كرد سورية، من تقديم شحنات عسكرية وإنشاء قواعد عسكرية لحماية مناطقهم وتماهي واشنطن ودعمها لفكرة الانفصال، لكن وبالرغم من هذا التوتر حيال ذلك، فإن أردوغان يدرك أنه لا يمكن له ثني الأميركيين عن دعم الكرد السوريين إلا بتقديم نفسه بديلاً عنهم وتقديم خدمات عسكرية في الداخل السوري، تجعل البنتاغون أكثر انجذاباً للعلاقة مع تركيا بدلاً عن الكرد.

– العلاقة التركية– الروسية والتي أوجدت مساحة تقارب نتيجة تقاطع المصالح الحيوية بين الدولتين، فهذه المصالح دفعت بهما نحو التقارب بعد إيجاد صيغة أستانا واشتراك تركيا بها بصفتها دولة ضامنة، وصفقة «أس ٤٠٠»، بالإضافة إلى مشروع السيل التركي الذي يهدف من خلاله الروس مد الغاز الطبيعي إلى أوروبا ليكون بديلاً عن الأنبوب الأوكراني.

في هذا الإطار، يحتاج الأميركيون للتعاون مع الأتراك لتسهيل إمدادات الغاز عبر الخط الغربي «تاناب» الموازي للخط الروسي، والذي من المتوقع أن ينقل الغاز من أذربيجان إلى أوروبا ويكسر الاحتكار الروسي لإمدادات الطاقة واستهداف المجال الأوراسي الذي تحدث عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام ٢٠٠٢.

– العلاقات التركية – الإيرانية: لطالما اتهم الأميركيون الأتراك بمساعدة الإيرانيين سابقاً في الالتفاف على العقوبات الأممية التي فرضت عليهم في الملف النووي، وتشهد محاكم الولايات المتحدة الأميركية محاكمة متورطين أتراكاً من أفراد وبنوك في هذه القضية. أما اليوم، وبعد إعلان ترامب انسحابه من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات، ودعوته الجميع للانخراط في هذه العقوبات، رد أردوغان بأن تركيا غير معنية بما يريده ترامب.

وخشية من فرض عقوبات أميركية على الاقتصاد التركي الذي شهد تراجعاً بقيمة صرف العملة تراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة، أعلن البنك المركزي التركي، في نيسان ٢٠١٨، أنه سحب كل الاحتياطي التركي من الذهب من النظام الاحتياطي الفدرالي الأميركي، كما حذت حذوه البنوك التركية الخاصة التي قامت أيضاً بسحب احتياطياتها من الذهب، استجابة لدعوة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «للتخلص من ضغط سعر العملات واستخدام الذهب ضد الدولار»، وهدد أردوغان منذ أيام باللجوء إلى اليورو كاحتياط بديل والتعامل مع روسيا والصين ودول جنوب شرق آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية بعملات وطنية أو بالذهب.

– العلاقة مع الصين: أعلنت تركيا صراحة وعلى لسان رئيسها رجب طيب أردوغان، رغبتها الانضمام إلى البريكس وتسعى جاهدة لدخول منظمة شنغهاي، في تكريس واضح لنهج البراغماتية بعد إغلاق الاتحاد الأوروبي أبوابه أمامها،ولقد أثار هذا الإعلان حفيظة الأوروبيين والأميركيين، بالإضافة إلى حصول تركيا على حزمة قروض بقيمة ٣,٦ مليارات دولار، من المؤسسات المالية الصينية للاستثمار في مجال الطاقة والمواصلات وتمويل صيني للحملة الانتخابية أثناء الانتخابات الرئاسية مؤخراً والتي تجاوزت ٢٠٠ مليون دولار.

مركز صنع القرار الأميركي يؤكد أن للأتراك ضرورة في أي محاولة مستقبلية لاحتواء الصعود الصيني العالمي ولاحتواء تداعيات مبادرة «طريق الحرير الجديد» الصيني، وذلك لما لتركيا أهمية بموقعها الجغرافي وامتدادات عرقية ونفوذ في آسيا الوسطى، وخاصة في إقليم «تشينج يانغ» الصيني، والذي يسميه الانفصاليون تركستان الشرقية، حيث يعيش الإيغور أصحاب الجذور التركية.

التقارير أشارت إلى أن الأتراك قاموا بتدريب الآلاف من الإيغور ضمن ما يسمى «الحزب التركستاني»، والذي يتواجد بشكل أساسي في محافظة إدلب في سورية، ووجه «أمير» الحزب التركستاني في إدلب في تشرين الثاني ٢٠١٧، تهديداً مباشراً للحكومة الصينية ودعا إلى «الجهاد» ضدها.

من خلال استعراض بعض الملفات التي شكلت تناقضاً بين الطرفين، هناك أيضاً حاجة للتعاون في إدارتها، ومما يجعل الأميركي غير جاد في قطع تطويق تركيا بل فقط السعي للضغط عليها هو إبقاء مشروع الكونغرس بتصنيف الإخوان المسلمين في الدروج المغلقة، فتشابك المصالح، وموقع تركيا الجغرافي، وتأثيرها في الكثير من الأوراق الاستراتيجية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، سيدفع الأميركي والتركي نحو تخفيف التوتر المتزايد بينهما خلال المرحلة القادمة وخاصة بعد انتهاء الانتخابات النصفية للكونغرس، مع الأخذ بعين الاعتبار السعي التركي للتموضوع في نقطة متوسطة وغير بعيدة بين المحورين لتحقيق أكبر قدر من المصالح والنفوذ والشراكة.

٢٠ إلى ٣٠ ألفاً من مسلحي التنظيم لا يزالون في سورية والعراق

حكم بالسجن على روسيين للتعامل مع داعش في سورية

| وكالات

حكمت محكمة روسية بالسجن لمدة ثماني سنوات وعشرة أشهر على روسية بعد إدانتها بتجنيد فتيات لمصلحة تنظيم داعش الإرهابي، على حين حكمت محكمة روسية أخرى حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات على روسي من سكان أنغوشيا بعد إدانته بتهمة الانتماء إلى التنظيم.

وأعلنت إدارة هيئة الأمن الروسية في محافظة كيميروفو في سيبيريا الروسية، وفق وكالة «سانا»، أن المواطنة الروسية سافرت إلى تركيا عام ٢٠١٣ وتسللت منها إلى سورية وعاشت مع زوجها وهو أحد مسلحي التنظيم في حلب ومدن أخرى كان ينتشر فيها إرهابيو التنظيم وقامت عبر مواقع التواصل الاجتماعي بتحريض فتيات من روسيا للقدوم إلى سورية والانضمام إلى التنظيم الإرهابي وبعد مقتل زوجها عادت إلى روسيا حيث خضعت للمحاكمة.

يذكر أن النظام التركي حوّل الأراضي التركية منذ بداية الأزمة في سورية إلى مقر للإرهابيين الذين سمح لهم بالتسلل إلى الأراضي السورية وقدم لهم الدعم العسكري واللوجستي إضافة إلى مراكز الإيواء.

كما أصدرت محكمة شمال القوقاز العسكرية حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات على روسي من سكان أنغوشيا بعد إدانته بتهمة الانتماء إلى تنظيم داعش في سورية.

وتشن أجهزة الأمن في المدن والأقاليم الروسية حرباً ضد جماعات محلية متطرفة تربطها علاقة ولاء مع تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية التي تسعى إلى تحويل عدد من المناطق في روسيا لبؤر عدم استقرار، وأيضاً تجنيد المواطنين الروس في صفوف التنظيمات الإرهابية خارج البلاد.

وأول من أمس ذكر تقرير أصدرته الأمم المتحدة أن ما بين ٢٠ و٣٠ ألفاً من مسلحي داعش لا يزالون في العراق وسورية موزعين بالتساوي تقريباً بين البلدين، وأن «من بين هؤلاء عدة آلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب»، وذلك رغم هزيمة التنظيم وتوقف تدفق الأجانب للانضمام إلى صفوفه.

وقدر التقرير، وفق وكالة «أ ف ب» الفرنسية للأنباء، أن ما بين ثلاثة وأربعة آلاف من مسلحي التنظيم هم في ليبيا في حين يتم نقل عدد من المسلحين الفاعلين في التنظيم إلى أفغانستان.

ويقدم فريق مراقبة العقوبات في الأمم المتحدة تقارير مستقلة كل ستة أشهر إلى مجلس الأمن الدولي حول تنظيم داعش وتنظيم القاعدة المدرجين على قائمة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية. وجاء في التقرير أيضاً: أن تنظيم داعش «لا يزال قادراً على شن هجمات داخل الأراضي السورية، ولا يسيطر بشكل كامل على أي أراض في العراق، ولكنه لا يزال ناشطاً من خلال خلايا نائمة» من العملاء المختبئين في الصحراء وغيرها من المناطق. وأبدت دول أعضاء في مجلس الأمن مخاوف من ظهور خلايا جديدة للتنظيم في مخيم الركبان المكتظ بالنازحين في جنوب سورية على الحدود مع الأردن حيث تعيش عائلات مسلحي التنظيم حالياً. وأشار التقرير إلى أن مغادرة المسلحين الأجانب للتنظيم «لا يزال أقل من المتوقع» ولم تظهر أي ساحة أخرى كمقصد مفضل للمسلحين الأجانب «رغم أن أعداداً كبيرة توجهت إلى أفغانستان». وما يقدر بنحو ٣٥٠٠–٤٥٠٠ من مسلحي تنظيم داعش موجودون في أفغانستان، بحسب التقرير الذي قال إن هذه الأعداد تتزايد. وأضاف التقرير: إن تدفق المسلحين الأجانب للانضمام إلى التنظيم المتطرف «توقف».

كما أن تمويل التنظيم بدأ يجف، إذ قدرت إحدى الدول الأعضاء أن إجمالي احتياطه المالي «انخفض إلى مئات ملايين» الدولارات.

ولا تزال بعض عائدات النفط في شمال شرق سورية تتدفق على التنظيم، ويبلغ عدد مسلحيه في اليمن ما بين ٢٥٠ و٥٠٠ مسلح مقارنة مع ٦ إلى ٧ آلاف مسلح من تنظيم القاعدة.

عبر توسيع قواعدها.. أميركا تواصل تكريس احتلالها في شمال سورية

| وكالات

واصلت القوات الأميركية تكريس احتلالها لمناطق في شمال وشمال شرق البلاد تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وذلك من خلال توسيع مواقع عسكرية وقواعد جوية تتواجد بها.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن قوات «التحالف الدولي» التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية بزعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي، تواصل أعمال توسعة مطار الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي الخاضع لسيطرة «قسد» بعد استقدام نحو ١٥٠ شاحنة تحمل معدات وأسلحة ومواد بناء لتوسعة المطار وتزويده بالحماية وزيادة معداته العسكرية.

وأشارت المصادر إلى أن قوات «التحالف» بدأت أيضاً بتوسعة مطار عين العرب في ريف حلب الشمالي الشرقي، وقاعدته العسكرية في منطقة تل تمر في ريف الحسكة الشمالي الغربي.

وأضافت: إن «التحالف» يعتزم إقامة قاعدة عسكرية كبيرة له في منطقة منبج غرب نهر الفرات في ريف حلب الشمالي الشرقي.

تأتي توسعة هذه القواعد بعد اقتراب «قسد» و«التحالف الدولي» من إنهاء وجود تنظيم داعش كـ«تنظيم مسيطر»، في كامل شرق نهر الفرات، حيث تجري التحضيرات لبدء هجوم وعملية عسكرية تهدف لإنهاء وجود التنظيم في الجيب الأخير له عند الضفة الشرقية لنهر الفرات، والذي يضم كل من بلدات هجين والسوسة والشعفة والباغوز ومناطق أخرى واصلة بينها.

وأقامت قوات «التحالف الدولي» مطار الشدادي في المنطقة الواقعة في القطاع الجنوبي من ريف الحسكة.

ويركز «التحالف الدولي» جهوده على توسعة مطار الشدادي في الوقت الحالي، رغم وجود قواعد عسكرية أخرى ومطارات مثل قاعدة الهول وقاعدة البحرة وقواعد أخرى منتشرة ضمن مناطق سيطرة «قسد» في محافظة الحسكة وشرق نهر الفرات.

عربة عسكرية أميركية في عامودا (رويترز – أرشيف)

وكانت مصادر إعلامية معارضة، كشفت خلال الأسابيع الفائتة وصول تعزيزات عسكرية كبيرة إلى المنطقة، من عناصر ومعدات وآليات وعربات مدرعة، لبدء عملية السيطرة على الجيب الواقع في بادية دير الزور على الحدود السورية مع العراق، لإنهاء الاتصال الخارجي مع التنظيم، وحصره في الداخل السوري بشكل كامل. يأتي هذا التركيز على الريف الجنوبي للحسكة، بعد إنهاء «قسد» والتحالف الدولي، في نهاية حزيران الفائت، وجود تنظيم داعش كقوة مسيطرة في محافظة الحسكة، إذ إن «قسد» حينها استكملت عملياتها العسكرية في محافظة الحسكة، وتمكنت من فرض سيطرتها على كامل الجيب المتبقي للتنظيم من القطاع الجنوبي في المحافظة، لينتهي وجود التنظيم بشكل كامل في محافظة الحسكة، تبعتها عمليات تمشيط لنزع الألغام التي زرعها التنظيم قبيل انسحابه الكامل من المنطقة.

وتنتشر في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية من البلاد العديد من القواعد العسكرية الأميركية، وتتوزع في المنطقة الممتدة شرق نهر الفرات من جنوب شرق البلاد بالقرب من معبر التنف الحدودي، إلى الشمال الشرقي بالقرب من حقول رميلان النفطيّة، إضافة لقاعدة منبج التي تقع غرب نهر الفرات شمال شرق مدينة حلب.

مسؤول في تحالف «مسد»: منفتحون على الحوار مع الأطراف السورية

| وكالات

أكد نائب رئاسة ما تسميه «الإدارة الذاتية» الكردية المزعومة في شمال البلاد «إقليم الجزيرة»، إفرام إسحاق، أن الكرد منفتحون على الحوار، مع الأطراف السورية، واعتبر أنه «لا حل للأزمة السورية دون مشاركة مكونات الشمال السوري في صياغة دستور جديد لسورية».

واعتبر إسحاق، في تصريح نقلته وكالة «هاوار» الكردية أمس: أن قمة هلسنكي التي جرت بين الرئيس فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي دونالد ترامب في تموز الماضي، «غيرت الموازين على الساحة السورية والإقليمية، بعد محاولات كلا الطرفين الحصول على تركيا كحليف لصالحها بصفتها دولة إقليمية مؤثرة على سورية»، وأضاف قائلاً: إن «أميركا وروسيا اتفقتا على تصفية حساباتهما مع تركيا، والضغط عليها لكسر نفوذها في سورية وخصوصاً إدلب، وكان آخرها تهديد قوات الجيش العربي السوري بشن عملية عسكرية على المحافظة، بعد تنفيذ غارات جوية مكثفة خلال اليومين الماضيين، في خطوة منها لإرسال رسائل تحذيرية لتركيا، بأن دورها كلاعب في الأزمة السورية انتهى، بعد حصولها على الأصوات في الانتخابات التركية، وإنشاء نظام ذي طابع قومي متعصب».

وزعم إسحاق، أن «الإدارة الذاتية» الكردية «مشروع لامركزي لحل المشكلة السورية»، أنه «المشروع الحضاري غير الانفصالي والمطبق في عدة دول من العالم».

وحول موقفهم من اللقاء الذي جمع وفداً من الحكومة وآخر من «مجلس سورية الديمقراطية– مسد» الذي يضم كرداً وعرباً وسرياناً وآشوريين في دمشق، أشار إسحاق إلى أن «موقف مكونات الشمال السوري منذ بداية الأزمة هو أنهم منفتحون على الحوار، ومع الحل السياسي للأزمة التي تعيشها البلاد، لافتاً إلى أن «مسد» أكد مرات عدة استعداده للحوار، وطرح «مشروعها الديمقراطي» كحل لعموم مناطق سورية».

وختم إسحاق تصريحه بالقول: «لا حل للمشكلة السورية دون مشاركة مكونات الشمال السوري في صياغة دستور سورية الجديد، وضمان حقوق مكونات المنطقة».

وعقد وفد من «مسد» أواخر الشهر الماضي في دمشق اجتماعاً مع ممثلين عن الحكومة وجرى خلاله الاتفاق على تشكيل لجان من الطرفين، لاستمرار اللقاءات ومتابعة الأوضاع بهدف التوصل إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بالمناطق التي يسيطر عليها «مسد» في شمال وشمال شرق البلاد.

وأول من أمس، أكد الرئيس المشترك لـ«مسد» رياض درار في مقابلة مع «الوطن» عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن جولة نقاشات ثانية جرت بين وفد من «المجلس» والحكومة تركزت حول «مفهوم الإدارة المحلية وإمكانية المشاركة فيها والنظرة المستقبلية لمفهوم اللامركزية».

«قسد» تستعد للسيطرة على آخر جيوب داعش شرق نهر الفرات

ضحايا مدنيون في قصف جديد لـ«التحالف الدولي»

| وكالات

في وقت سقط فيه عدد من المدنيين في قصف لطيران «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بزعم محاربة الإرهاب، تستعد «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من هذا التحالف للسيطرة على آخر جيوب تنظيم داعش الإرهابي شرق نهر الفرات.

وذكر نشطاء معارضون وفق مصادر إعلامية معارضة أن مدنيين قتلوا وجُرح آخرون، إضافة إلى مسلحين من تنظيم داعش بقصف جوي لطائرات «التحالف الدولي» على قرية الباغوز الواقعة جنوب شرق مدينة دير الزور شرق البلاد.

وأكد النشطاء، أن القصف تسبب بمقتل أربعة مدنيين وجرح آخرين بينهم نساء وأطفال، إضافة إلى مقتل ثلاثة من تنظيم داعش.

من جهة ثانية، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن قوات «التحالف الدولي» و«قسد» تواصل تحضيراتها، للبدء بعملية عسكرية واسعة ضد الجيب الأخير لتنظيم داعش في شرق نهر الفرات، بالقطاع الشرقي من ريف دير الزور، لإنهاء وجود التنظيم بكامل شرق الفرات، بعد السيطرة على هذا الجيب.

ويتمثل الجيب الذي يسيطر عليه التنظيم شرق الفرات بمنطقة هجين، والتي تقع على الضفة اليسرى لنهر الفرات الذي يحيط بها من ثلاث جهات، حيث تنتشر مزارعها وبيوتها على سهل فيضي.

وبحسب المصادر، فإن هذا التحضير المتسارع يأتي مع استمرار خروج العائلات من الجيب الخاضع لسيطرة التنظيم، إلى مناطق سيطرة «قسد» عبر معبر الشعفة، إذ خرجت عائلة أيزيدية عبر معبر الشعفة، كانت متواجدة ضمن هذا الجيب، وتمكنت من الوصول إلى مناطق تواجد «قسد»، فيما كانت خرجت خلال الأيام الفائتة، عشرات العوائل السورية وغير السورية، إذ تجري عمليات نقل العوائل غير السورية إلى مخيمات تابعة لـ«قسد» وتحت رقابتها، في حين يسمح للعوائل السورية بالمغادرة إلى قرى ريف دير الزور الشرقي.

وأول من أمس وفي بيان نشرته على معرفاتها في الإنترنت، قالت «قسد»: إنها ملتزمة ببرامجها وخططها لاستكمال العمليات العسكرية التي بدأتها للسيطرة على الريف الشمالي لمحافظة دير الزور.

وأضافت: إنها تركز حالياً على طرد التنظيم من الجيب الأخير المتبقي له في منطقة حوض الفرات الأوسط.

يأتي بيان «قسد» بعد أسبوع من إعلانها السيطرة على كامل الحدود السورية العراقية من يد التنظيم، إذ أعلنت في ٥ من الشهر الجاري، أنها تمكنت من إنهاء نفوذ التنظيم على الخط الحدودي الفاصل مع العراق، ضمن المرحلة الثانية من حملة «عاصفة الجزيرة».

وأوضحت، أن السيطرة جاءت بعد التقدم من ثلاثة محاور، إذ تمكنت من إحراز تقدم كبير بمسافة تقارب ٣٧ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي، في المنطقة الصحراويّة الفاصلة بين بلدة الدشيشة وأقصى شرق نهر الفرات.

وخسر تنظيم داعش في الأشهر الماضية معظم المناطق التي يسيطر عليها في سورية والعراق، ليقتصر نفوذه على بعض الجيوب في محيط مدينة البوكمال وفي الضفة الشرقية لنهر الفرات على الحدود السورية العراقية.

وذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن التنظيم ينشط بعمليات أمنية في مدينة الرقة تستهدف مواقع لـ«قسد»، حيث قام التنظيم بعدة هجمات في الرقة، واستهدفت مسلحين من «قسد» في أماكن متفرقة.

وبلغ عدد مسلحي «قسد» الذين استهدفهم التنظيم في اليومين الماضيين خمسة، وقتلوا جميعهم بتفجير عبوات ناسفة زرعت على طرقات المدينة، وليست المرة الأولى التي يعلن فيها التنظيم عن هجمات في الرقة بعد خروجه منها.

ونشرت وكالة «أعماق» التابعة لداعش إنفوغرافاً، في تموز الماضي، يظهر أن مسلحي التنظيم نفذوا ٣٠ عملية ضد مقاتلي «قسد»، ١٦ عملية منها في محافظة الحسكة و١٤ في دير الزور، منذ بداية شهر نيسان.

وأضافت: إن العمليات أسفرت عن قتل ٥٨ من عناصر «قسد»، بينهم ١٢ من القوات الأميركية «قياديون وعناصر».

وارتكب مسلحو داعش مجازر وحشية بحق الشعب السوري في الشمال عندما كانوا يحتلون المنطقة، واليوم وخلال عمليات البحث التي تتم بمساعدة الأهالي يتم العثور على مقابر جماعية عائدة للمجازر التي ارتكبها مرتزقة داعش في الرقة وعين عيسى.

إلى ذلك، أغلقت قوات أمن «الأسايش» التابعة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي– با يا دا» الكردي، مدارس، الأوائل وفرمان والقدس في مدينة الحسكة، وذلك تطبيقاً لقرار «با يا دا» بمنع تدريس مناهج وزارة التربية السورية في المناطق الخاضعة لسيطرته.

عربات عسكرية تابعة لـ«قسد» شرق نهر الفرات (عن الإنترنت – أرشيف)

واشنطن: الرياض «ساهمت» في بسط الاستقرار بسورية!

| وكالات

بحث وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مع ولي عهد النظام السعودي محمد بن سلمان الوضع في سورية، وقدم له الشكر على ما سماه جهود الرياض لـ«بسط الاستقرار في سورية»!.

وأفادت وزارة الخارجية الأميركية في بياناً لها، ونقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن بومبيو، أجرى الاثنين، اتصالاً هاتفياً مع بن سلمان، حيث بحث الجانبان خلاله ملفات سورية والعراق واليمن وأفغانستان.

وأضافت الوزارة في بيانها: «الوزير بومبيو أعرب عن شكره لولي العهد على دعم السعودية الحاجة الطارئة لبسط الاستقرار في شمال شرق سورية وتعاونها مع الحكومة السعودية ومقترحها بشأن مساعدة العراق في حل قضية نقص المياه والكهرباء عبر إرسال سفن خاصة بتحلية المياه وتقديم وقود الديزل لمولدات الكهرباء».

وأشار البيان إلى أن بومبيو وبن سلمان «بحثا تأييدهما لوقف إطلاق النار في أفغانستان بمناسبة عيد الأضحى القادم، وللسلام الأوسع في البلاد».

كما تناولت المكالمة الهاتفية بين الجانبين «عمل المبعوث الأممي الخاص، (مارتين غريفيث) على تسوية النزاع في اليمن، وعددا من القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك».

يذكر أن النظام السعودي من أبرز الأنظمة التي دعمت التنظيمات الإرهابية في سورية، حيث ارتكبت المجازر بحق الشعب السوري، ودمرت بناه التحتية، في حين قامت الولايات المتحدة الأميركية ومن خلال «التحالف الدولي» الذي تقوده بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي بارتكاب العديد من المجازر بحق الشعب السوري خاصة في شمال شرق البلاد، فضلاً عن قيام طيران هذا التحالف باستهداف الجسور والبنى التحتية في المنطقة، حيث بينت إحصائية لوزارة الدفاع الروسية أن نسبة دمار مباني مدينة الرقة بسبب قصف هذا الطيران بلغ أكثر من ٧٠ بالمئة.